الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

الاثنين 26 شوال 1421 هـ 22 يناير 2001 العدد 8091

بريد طباعة

الأمير عبد الله: القضاء العادل دعامة لاستقرار المجتمعات ولن نقبل المساومة حول تطبيق الشريعة الإسلامية

ولي العهد السعودي يفتتح أمس مبنى مشروع المحكمة الكبرى بالرياض بتكلفة إجمالية قدرها 198 مليون ريال

الرياض: «الشرق الأوسط»
اعتبر الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني السعودي أن القضاء العادل دعامة أساسية من دعائم استقرار المجتمعات، مشدداً على أن السعودية لا تقبل المساومة حول تطبيق الشريعة الاسلامية، وكشف عن أن نظاماً للاجراءات الجزائية يحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات بين جميع الأطراف سيرى النور خلال أسابيع قليلة.

وقال الأمير عبد الله في تصريح لوكالة الانباء السعودية عقب رعايته بعد ظهر أمس حفل افتتاح مبنى مجمع المحكمة الكبرى بالرياض «انه من فضل الله ونعمته أن هذه البلاد قامت منذ نشأتها على ارساء قواعد الامن والاستقرار ونشر العدل، مستلهمة ذلك من خلال تطبيق الشريعة الاسلامية السمحاء»، مؤكداً ان القضاء العادل دعامة أساسية من دعائم استقرار المجتمعات وأمنها وأن المملكة العربية السعودية لا تقبل أي مساومة أو حتى أدنى مناقشة حول تطبيق الشريعة الاسلامية ولن تفتنها اغراءات ذات شعارات براقة تطلق بين الحين والاخر باسم حقوق الانسان أو غيرها، فالشريعة الاسلامية حفظت للانسان حقوقه وفق ميزان متكافئ بين الحقوق والواجبات.

وأضاف: «ولكي تتحدد معالم الرؤية في هذا الشأن أقول ان نظام الاجراءات الجزائية الذي يحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات بين جميع الاطراف سيرى النور خلال أسابيع قليلة فقد تم الانتهاء منه ويناقش الآن في مجلس الشورى وسيرفع بعد ذلك لمجلس الوزراء لاقراره والعمل به».

وكان الأمير عبد الله قد رعى بعد ظهر أمس حفل افتتاح مبنى مجمع المحكمة الكبرى بالرياض. وكان في استقباله لدى وصوله الى مبنى المجمع الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض، والأمير سطام بن عبد العزيز نائب أمير منطقة الرياض ووزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ، ورئيس المحكمة الكبرى بالرياض الشيخ سليمان بن عبد الله المهنا، وامين مدينة الرياض الدكتور عبد العزيز بن محمد آل عياف وعضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة المهندس عبد اللطيف بن عبد الملك آل الشيخ.

وفور وصول ولي العهد ازاح الستار عن اللوحة التذكارية للمبنى ايذانا بافتتاحه، قائلا: «بسم الله الرحمن الرحيم وعلى بركة الله.. اللهم اجعله ان شاء الله فال خير وبركة على الشعب السعودي وإن شاء الله حكم عدل ووصال حكم الشريعة المحمدية.. اللهم صل على محمد».

بعد ذلك أخذ الأمير عبد الله مكانه في منصة الحفل، ثم القى عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ورئيس مركز الدراسات والمشاريع والتخطيط المهندس عبد اللطيف بن عبد الملك آل الشيخ كلمة رحب فيها بالأمير عبد الله، وقال فيها ان هذا المشروع بدأ العمل به بعد صدور موافقة ولي العهد على انشائه

واعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذه بناء على ما رفعه الأمير سلمان بن عبد العزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الذي قام بتوقيع عقد تنفيذ المشروع في 16/9/1418هـ وبدأت اعمال التنفيذ في 25/12/1418هـ واكتمل المشروع في شهر رمضان المبارك من العام الجاري بتكلفة قدرها 198 مليون ريال، شاملة أعمال البناء والتأثيث ونزع الملكيات اللازمة.

واوضح انه روعي في تصميم المشروع بان يكون ملبيا لمتطلبات واحتياجات القضاة والموظفين والمراجعين للمحكمة الكبرى، وان يشتمل على جميع الخدمات اللازمة لتيسير عمل هذا المرفق الهام وان يكون الوصول اليه والحركة حوله وداخله ميسرة بأقصى درجة ممكنة. كما روعي ان يعكس المبنى المكانة الرفيعة للقضاء في هذه الدولة القائمة على مبادئ الشرع الحنيف وروعي ان يكون هذا المشروع امتدادا لخطة تطوير وسط مدينة الرياض.

واشار الى ان المشروع اقيم على ارض تبلغ مساحتها 29.500 متر مربع، مبينا ان المبنى الرئيسي للمحكمة الكبرى يضم اربعة عشر طابقا ويتالف من 32 وحدة قضائية و5 جلسات قضاء مشترك، اضافة الى ديوان رئيس المحكمة ومقر بيت المال وهيئة النظر والمكاتب الادارية، الى جانب مكتبة وقاعة اجتماعات تتسع لـ 200 شخص، بالاضافة الى الاماكن اللازمة للخدمات الامنية والهندسية والمستودعات وغيرها.

واضاف ان المشروع يشتمل كذلك على مسجد يتسع لـ 600 مصل، اضافة الى مصلى للنساء كما يحتوي المشروع على ساحة عامة هيئت بها أماكن للجلوس والانتظار تشكل امتدادا لشبكة الساحات والميادين العامة وسط المدينة ومواقف للسيارات على سطح الارض بعدد 120موقفا للمراجعين وتحت سطح الارض بعدد 300 موقف للقضاة والموظفين.

واعلن صدور امر الأمير عبد الله الى الأمير سلمان أمير منطقة الرياض رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض باعادة بناء جامع الشيخ محمد بن ابراهيم وتهيئة المرافق والخدمات اللازمة له.

عقب ذلك، القى رئيس المحكمة الكبرى بالرياض الشيخ سليمان بن عبد الله المهنا كلمة رحب فيها بالأمير عبد الله والحضور وقال: «ان الاحتفاء بهذا الصرح ما هو الا ترجمة عملية لمنهج تسير عليه هذه البلاد منذ عقود طويلة من الزمان وكانت بداية تلك العقود دعوة ونصرة بين امامين كبيرين حيث جاء الشيخ محمد بن عبد الوهاب داعيا الى تصحيح العقيدة من براثن الظلال وجاء الامام محمد بن سعود رحمه الله مستجيبا ومناصرا».

واضاف: «ثم جاء من بعدهم الملك عبد العزيز طيب الله ثراه فأعاد البطولة وقاد حركة تاريخية ادهشت القاصي والداني وكتب الله على يده قيام هذه الدولة الفريدة التي حملت الدعوة واتخذت من كتاب الله الكريم وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم شرعة ومنهاجا ثم تتابع على هذا المنهج الملوك الراحلون سعود وفيصل وخالد رحمهم الله جميعا وواصل المسيرة من بعدهم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز يعضده في هذا المسير ولي عهده والنائب الثاني».

واشار الى ان القيادة السعودية «عنيت عناية فائقة بنصب القضاة وانشاء المحاكم وتنظيمها وتزويدها بما تحتاجه من العناصر البشرية والمادية التي يتهيأ لها مباشرة ما انيط بها من مهمات على افضل وجه واكمله، مستفيدة من المستجدات الآلية في هذا العصر».

واعرب رئيس المحكمة الكبرى بالرياض في ختام كلمته باسمه وباسم قضاة المحكمة الكبرى بالرياض عن شكره لولي العهد على رعايته لهذه المناسبة. كما شكر الأمير سلمان بن عبد العزيز عما بذله من جهود كبيرة ومساع حثيثة في ما يخص هذا المبنى منذ كان المشروع فكرة في الاذهان وتواصلت اثناء دخوله مرحلة التخطيط ثم التنفيذ الى ان قام حقيقة ماثلة امام العيان.

والقى وزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ كلمة ذكر فيها ان الشريعة الاسلامية قامت على اصل عظيم هو العدل واشتملت على احكام تحقق هذا المطلب وتضمن امن الناس وتضع الحلول لما يحصل بينهم من خلاف.

وقال: ان هذه البلاد تميزت بتحكيم الشريعة الاسلامية منذ قيامها على يد الامام محمد بن سعود ونصرته لدعوة الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب الى حين صياغة الدولة بمعناها الواسع المعاصر على يد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله الذي كان للقضاء نصيب كبير من لدنه حتى عم

الامن وساد ارجاء البلاد.

كما رفع الوزير آل الشيخ الشكر لخادم الحرمين الشريفين وولي عهده على الرعاية المتميزة للقضاء ومنسوبيه واجهزته ومؤسساته مما اثر تأثيرا بالغا في نوع الخدمة وانجاز أعداد كبيرة من القضايا في عموم محاكم المملكة حتى وصل عدد القضايا التي تم انجازها العام الماضي الى قرابة نصف مليون قضية نظر فيها ستمائة واربعون قاضيا وبلغت انجازات كتابات العدل العام الماضي تسعمائة وثلاثين الف حالة.

واشار وزير العدل الى ان افتتاح ولي العهد لهذا المشروع هو اصدق دليل على العناية الخاصة التي توليها الدولة وقيادتها لمرفق القضاء واثنى على متابعة وعناية الأمير سلمان بن عبد العزيز بهذا المشروع الذي تكلف انشاؤه مائة وثمانية وتسعين مليون ريال.

كما اكد ان هذا المشروع يعد حلقة ضمن حلقات التطور العمراني الذي تشهده البلاد، مشيرا بهذا الصدد الى ان هناك ثلاث عشرة محكمة في مدن المملكة تحت التنفيذ وثلاث عشرة اخرى في طور اعداد التصاميم اللازمة لتنفيذها.

وقدم وزير العدل لولي العهد هدية تذكارية بهذه المناسبة عبارة عن لوحة نحاسية نقشت عليها وثيقة من الملك عبد العزيز بتأسيس المحكمة الشرعية الكبرى بالرياض في ما يلي نصها: «تعرفون ان الناس اختلفت احوالهم وتوسعوا في الامور الذي ما تجوز لهم ولا يزالون يقيمون الدعاوى في نقض امورهم وقد خلصوها قضاة من قضاة المسلمين ويلتمسون الغرة في الناس /بقي بالحاضر/ جميع امر خلصه قاض من علماء المسلمين وعليه يعني الحاضر جميع امر قد خلصه قاض من علماء المسلمين وعليه خط فهذا لا نجيز لاحد من قضاتنا اعتراضه بل يبقى على ما هو عليه قطعيا ويلزم العمل به كذلك من قبل الشهادات وتحريرها بعض طلبة العلم ما معهم منها اهتمام ولا تحرز والناس ماعادوا يتحاشون من التزوير والترويج في الشهادات فالآن حنا نأمركم انه لا يمكن لطالب علم او قاض ينقل شهادة احد خاص او عام الا بحضور الشهود عنده ومعرفتهم المعرفة التامة والتبصر في امرهم ومعرفة ما يشهدون عليه والتصريح فيه بالنقل الذي ما يكون فيه اشكال ولا شبهة لاحد ومعلومكم ان الناس اليوم في ذمتنا وذمتكم والاحتياط لهم في امورهم من الواجب الذي يلزم القيام به ويلزمكم الاهتمام به ومن قبل كل قاض يكون له كاتب معلوم تعرف كتابته. واما كتابة العوام فهذه لا تكون لاجل خشية التحريف الذي يشكل على القاضي.

ايضا كل طالب علم يزكي احدا وهو ليس انسانا معروفا معتبرا معروفة امانته وعقله لا تقبل تزكيته ايضا كل قاض يحط عنده دفتر ويكتب فيه جميع القضايا بوقتها بتاريخها لاجل عدم النسيان وعن التحريف وربما لو يموت القاضي او يجري عليه شيء يكون دفتره باقي حجة للذي بعده والموجب لذلك مما رأينا من التغيير والتبديل والاهواء وهذا حفظ لامور الدين والدنيا ولحقوق المسلمين. نرجو الله ان يوفقنا واياكم لما يحبه ويرضاه هذا ما لزم. عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود».

ثم قام ولي العهد بجولة داخل المسجد الملحق بالمحكمة الذي يتسع لـ600 مصل كما قام بجولة في الساحة المجاورة للمبنى ثم استمع الى شرح موجز من الأمير سلمان على مجسمين للمشروع، أحدهما يمثل المبنى القائم حاليا والآخر يمثل المرحلة النهائية للمبنى بعد أن يتم استكمال ما تبقى من المباني الملحقة به.

كما شاهد الأمير عبد الله خرائط لمخططات المبنى بأدواره المتعددة وخريطة لمدينة الرياض مبين عليها موقع مبنى المحكمة الكبرى بالرياض، اضافة الى مجموعة من الصور للمنطقة المحيطة بالمبنى بعد ذلك صعد الى الدور الثاني حيث تفقد ومرافقوه مكتب رئيس المحاكم وبعض المكاتب الملحقة به ونموذجا لجلسه مصغرة لمجلس قضائي. كما استمع والحضور الى شرح واف عن كيفية سير العمل في المحكمة من خلال شرح مفصل عن احدى القضايا التي يتم التقاضي حيالها مع اطلاع ولي العهد على كيفية السجلات اليدوية واستمع من وزير العدل الى شرح مفصل عن الخطة التطويرية نحو استبدال الاعمال اليدوية في المحاكم بالحاسب الآلي الموثق ثم شاهد الأمير عبد الله المكتبة الملحقة بالمحكمة والتي تحتوي على المراجع والكتب التي يحتاجها القضاة ومرتادو المكتبة.

ثم انتقل ومرافقوه الى الدور الثاني عشر حيث أطل على مدينة الرياض من الجهات الجنوبية والغربية والشمالية توضح مدى اتساع مدينة الرياض.

واستمع والحضور الى شرح مفصل عن جلسة قضائية في مجلس قضائي موسع يتم فيه تداول الرأي والمشورة بين أكثر من قاض ويتم فيها النظر في القضايا التي تحتاج الى أكثر من قاض والى مترجمين وهيئة استشارية او محاسبة. وحضر حفل الافتتاح الأمير مشعل بن عبد العزيز والأمير محمد بن عبد الله بن جلوي والأمير متعب بن عبد العزيز وزير الاشغال العامة والاسكان والأمير نواف بن عبد العزيز والأمير عبد الاله بن عبد العزيز أمير منطقة الجوف والأمير مقرن بن عبد العزيز أمير منطقة المدينة المنورة والامراء والعلماء والمشايخ والوزراء وكبار المسؤولين من مدنيين وعسكريين.

مشاركة Tweet Like 0

بريـد طبـاعة